

بيان مشترك لمنظمات غير حكومية عن مأساة الرهائن في بيسلان

مركز "ميموريال" (الذكرى) لحقوق الإنسان، مجموعة موسكو هلسنكي، حركة عموم روسيا لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان احتراماً لأرواح ضحايا المأساة ومشاعر ذويهم، ومراعاة لفترة الحداد الوطني الذي استمر يومين، تأخر إصدار هذا البيان حتى U سبتمبر/أيلول.

(U سبتمبر/أيلول OMMQ) في بيان مشترك صدر اليوم، أعرب تحالف من عدة منظمات روسية ودولية معنية بحقوق الإنسان عن إدانته الشديدة لاحتجاز الرهائن وقتل مئات الأطفال والآباء والمدرسين على أيدي مجموعة من رجال ونساء مسلحين في إحدى المدارس في مدينة بيسلان في أوسيتا الشمالية، في منطقة شمال القوقاز بروسيا.

وكانت المأساة قد بدأت في N سبتمبر/أيلول، عندما اقتحم عدد من الرجال والنساء المسلحين مبنى المدرسة، حيث كان قرابة ألف من الأطفال وآبائهم والمدرسين قد تجمعوا للاحتفال ببدء العام الدراسي. ولم تتضح هوية أعضاء المجموعة المسلحة، وإن كانت الأنباء قد ذكرت أن بعض مطالبهم تتعلق بالصراع المسلح في الشيشان. وقد احتجزت المجموعة المسلحة من كانوا بالمدرسة رهائن بدون طعام أو مياه للشرب لأكثر من QU ساعة، إلى أن قامت قوات الأمن الروسية، في حوالي الساعة الواحدة ظهراً من يوم P سبتمبر/أيلول، باقتحام المدرسة في ملابس لم تتضح بعد. وأفادت الأنباء أن ما يزيد عن POR من الرهائن، ونصفهم تقريباً من الأطفال، قد قُتلوا، بينما نُقل مئات آخرون إلى المستشفيات حيث يعانون من إصابات متفاوتة في شدتها.

وتُعد الأعمال التي ارتكبتها المجموعة المسلحة، والمتمثلة في احتجاز ما يزيد عن ألف شخص كرهائن، بما في ذلك أطفال صغار، وهم أضعف فئات المجتمع، وحرمانهم من الطعام والمياه لأكثر من QU ساعة، وتهديدهم بالقتل مراراً، ثم قتل كثير من الرهائن عمداً فيما بعد، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون المحلي.

وقالت المنظمات في بيانها "إن العمل المتعمد والبيغض الذي أقدمت عليه مجموعة مسلحة في إحدى المدارس يمثل استخفافاً صارخاً بحياة المدنيين، فهو اعتداء على أبسط الحقوق الأساسية، وهو الحق في الحياة، ومن ثم فإن منظماتنا تدين هذا العمل بشكل قاطع".

ومضت المنظمات تقول "إننا نشعر أيضاً بالقلق العميق من أن السلطات قد أخفت الحقيقة حول حجم الأزمة، بما في ذلك تقديم معلومات مضللة عن عدد الرهائن، ونهيب بالسلطات أن تكفل أن يشمل التحقيق في جميع ملابس حادثة احتجاز الرهائن في المدرسة تحقيقاً حول الطريقة التي قدمت بها السلطات المعلومات، سواء إلى الرأي العام أو إلى عائلات الرهائن. كما نطالب بالإعلان عن نتائج هذا التحقيق.

وقد وقع الاعتداء على مدرسة بيسلان في سياق الانتهاكات الواسعة النطاق والمتواصلة لحقوق الإنسان منذ خمس سنوات على أيدي القوات الروسية ضد المدنيين في الشيشان، والتي ظل مرتكبوها بمنأى عن العقاب في أغلب الحالات، بالإضافة إلى الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبتها المقاتلون المتمردون. وقد كان من شأن إفلات الجناة من العقاب عن مثل هذه الانتهاكات أن يساعد على إطالة أمد الصراع وأن يؤدي إلى فظائع جسيمة ضد حقوق الإنسان اقترفها الطرفان على حد سواء. وترى منظماتنا أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في الشيشان دون إقرار العدالة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق الصراع، وبدون ترسيخ حكم القانون وحماية الحقوق الإنسانية للجميع. ومن ثم، فإننا ندعو السلطات الروسية إلى اتخاذ إجراءات تكفل أن يُقدم الأشخاص المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان إلى ساحة العدالة، أمام محاكم تتسم بالاستقلال والنزاهة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية، سواء أكانوا يقاتلون في صفوف القوات الروسية أو قوات المتمردين

كما نذكّر الحكومة الروسية بالتزامها الإيجابي بحماية المدنيين المعرضين لخطر الهجمات الانتقامية من حين لآخر في أوسيتا الشمالية وإنغوشيا والشيشان وغيرها من مناطق روسيا. وبالمثل، فإننا نحث السلطات على ضمان أن تتم عمليات تنفيذ القانون الرامية إلى تقديم المسؤولين عن حادث بيسلان إلى ساحة العدالة بما يتماشى بشكل كامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

واختتمت المنظمات ببيانها قائلةً "في هذه اللحظة الحزينة، نتقدم بخالص العزاء وعميق المواساة إلى أقارب الضحايا وإلى أهالي

بيسلان".

خلفية

عبر عدد من المواثيق القانونية الدولية عن الإ P؟ انة الكاملة لاحتجاز الرهائن، ومن بينها على وجه الخصوص "اتفاقية مناهضة أخذ الرهائن" الصادرة عن الأمم المتحدة عام NVT، والتي وصفت هذا العمل بأنه "جريمة تثير قلقاً شديداً لدى المجتمع الدولي"، كما تنص على أن "كل شخص يرتكب عملاً من أعمال احتجاز الرهائن يجب أن يُحاكم أو يُسلم". وقد أصدرت رئاسة مجلس الأمن الدولي بياناً، في N سبتمبر/أيلول OMMQ، أدان بأشد العبارات عملية احتجاز الرهائن في أوسيتا الشمالية، وحث دول العالم على التعاون بنشاط مع السلطات الروسية في جهودها من أجل تقديم الجناة إلى ساحة العدالة".